بيان الوفد الليبي خلال جلسة اعتماد تقرير المراجعة الدورية الشاملة لدولة ليبيا

يوم الجمعة الموافق *25* سبتمبر *2015*

السيد الرئيس

اسمحوا لي بداية، بالنيابة عن حكومة بلادي، أن أعبر لكم عن شكر دولة ليبيا ولأمانة المجلس والفريق العامل المعني بعملية الاستعراض الدوري الشامل، ونعرب عن شكرنا كذلك للترويكا التي ضمت كلا من جمهورية جنوب أفريقيا والمالديف والسلفادور على تعاونهم ومهنيتهم ومساهمتهم البناءة في عملية الاستعراض وإعداد التقرير الثاني الخاص بليبيا.

تثمن ليبيا عالياً الدور المحوري لآلية الاستعراض الدوري الشامل في تطوير منظومة حقوق الإنسان لدى الدول إذا ما تمت بروح بناءة بعيداً عن التسييس، وعلى هذا الأساس حرصت ليبيا على التعاطي بشكل إيجابي مع هذه الآلية إيماناً منها بأهمية التعاون مع الآليات الدولية والإقليمية المعنية بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

نعرب في هذا الصدد, عن شكرنا وتقديرنا الكبيرين للدول التي شاركت في عملية الاستعراض الدوري الشامل في جولتها الثانية التي خضعت لها ليبيا خلال شهر مايو الماضي، حيث قدمت الدول (202) توصية حظيت معظمها بالقبول. ولاشك في أن قبول ليبيا لمعظم التوصيات المقدمة إليها يأتي في سياق التزامها الراسخ بآلية الاستعراض الدوري الشامل وعزمها الأكيد على تحسين حالة حقوق الإنسان في نطاق عدم التعارض مع الإعلان الدستوري المؤقت وأحكام الشريعة الإسلامية، آخذين بعين الاعتبار أن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية صعبة تواجه فيها تحديات جمّة على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، في سياق العمل على تحقيق تطلعات شعبها في بناء مؤسسات الدولة خاصة الدستورية والديمقراطية وغيرها من المؤسسات المعنية بحماية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

السيد الرئيس

لاشك أن تعزيز وضع حقوق الانسان وضمان وقف الانتهاكات وتحقيق المساءلة وعدم الإفلات من العقاب في ليبيا يتطلب مواصلة تقديم الدعم السياسي الدولي والإقليمي الفعّال لليبيا، وهنا لابد أن نشيد بالدور السياسي المحوري للأمم المتحدة الهادف إلى إنجاح العملية السياسية وإنهاء حالة الصراع وإرساء الأمن

والإستقرار في ليبيا، ما من شأنه أن يسهم في العمل على دعم مؤسسات الدولة المتمثلة في الجيش والشرطة من أجل ضبط الأمن وإنفاذ القانون، والعمل على معالجة مشكلة الإنتشار العشوائي للسلاح من خلال تنفيذ برنامج فعّال لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مؤسسات الدولة بالصورة السليمة وفي إطار خطة تنموية، والعمل على تعزيز القدرات الوطنية للتعامل بفعالية مع التحديات الأمنية المختلفة والمتصلة بالجريمة العابرة للحدود كالإرهاب المتنامي المتمثل في أعمال تنظيم داعش وغيره من المجموعات الإرهابية التي تجلب يوميا القتل والدمار، وكذلك التهريب بكافة أشكاله بما في ذلك تهريب المخدرات والبشر والاتجار به المرتبط بظاهرة الهجرة غير الشرعية والتي اسفرت عن مآسي إنسانية مروعة، وهي تحديات تفوق قدرة أية دولة بمفردها على مواجهتها وتتطلب التحلي بروح المسؤولية المشتركة من جانب المجتمع الدولي ودول الجوار والاتحاد الأوروبي.

ونأمل كذلك من المجتمع الدولي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (أونسمل UNSMIL) مواصلة تقديم المساعدة الفنية التي من شأنها مساعدة ليبيا في تنفيذ التزاماتها في ميدان حقوق الإنسان وسيادة القانون، بما في ذلك مواصلة إجراءات تحقيق العدالة الانتقالية ودعم جهود المصالحة الوطنية والعدالة الاجتماعية.

ختاماً، نعرب مرة أخرى عن شكرنا وتقديرنا لمجلسكم الموقر وكافة الدول التي تقدمت بملاحظات وبيانات في هذه الجلسة، ونؤكد على التزام الحكومة الليبية بالعمل على تنفيذ جميع التوصيات المقبولة، وندعو إلى إقامة شراكة حقيقية مع كل المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية والمهتمة ما من شأنه إعمال وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في ليبيا.

شكرا السيد الرئيس